حادثة مدرسة القيروان: تصادم بين القانون وحماية حرمة التعليم

تتوالى البيانات بعد حادثة مدرسة القيروان في الديوانية، بعد أن اقتحمت قوة أمنية المدرسة واعتقال المدير، على خلفية تستره على شقيقه المطلوب بجريمة قتل، والذي تستر في المدرسة وبادر بإطلاق النار على القوة الأمنية، وذكرت الشرطة أن مدير المدرسة "حاول عرقلة عملية القبض على شقيقه مستخدماً التلاميذ كدروع بشرية"، في المقابل، استنكرت نقابة المعلمين الحادثة وعدتها اعتداءً على الكوادر التعليمية، مؤكدة لجوءها إلى القانون ومطالبتها بفتح تحقيق عاجل لمحاسبة المقصرين، فيما أدانت إدارة المدرسة الاقتحام بوصفه انتهاكاً صارخاً وخرقاً فاضحاً لحرمة المدرسة وكرامة المعلم.

بيان قيادة شرطة الديوانية، تابعته "المطلع"

قيادة شرطة الديوانية توضح ملابسات حادثة مدرسة القيروان الابتدائية في الشامية.

تود قيادة شرطة الديوانية أن توضح للرأي العام تفاصيل الحادثة التي جرت في مدرسة القيروان الابتدائية بقضاء الشامية، والتي أثارت ردود فعل على المستوى التربوي والشعبي.

فقد نفذت قوة من وحدة الرد السريع وبالاشتراك مع مركز شرطة الشامية أمرًا قضائيًا صادرًا بحق متهم بجريمة قتل وفق المادة (406) من قانون العقوبات، وهو شقيق مدير المدرسة، حيث تقع دار المتهم بمحاذاة مبنى المدرسة.

وعند وصول القوة إلى مكان التنفيذ، بادر المتهم بإطلاق النار باتجاهها، مما استدعى تطويق المنطقة. وبعدها لاذ المتهم بالفرار إلى داخل المدرسة. وفي أثناء ذلك، قام مدير المدرسة بإخراج التلاميذ والكوادر التدريسية إلى ساحة المدرسة بعد قرع جرس الاستراحة، وعمد إلى إعاقة تنفيذ الأمر القضائي مستغلاً وجود الطلبة كـ"دروع بشرية"، الأمر الذي مكن شقيقه من الهروب.

وعلى إثر ذلك، قامت القوة الأمنية بـ اعتقال مدير المدرسة بتهمة تمكين المتهم من الهروب وتنفيذ الاوامر القضائية، وأيضا تم ضبط اجهزة اتصال لاسلكية بين مدير المدرسة وشقيقه المتهم الهارب؛ حيث تم توقيفه من قبل قاضي التحقيق المختص وفق الإجراءات القانونية. وتؤكد قيادة شرطة الديوانية أن العملية تمت بموجب أوامر قضائية وبأشراف مباشر من الجهات المختصة، بعيدًا عن أي اجتهادات فردية.

وإذ تضع قيادة الشرطة هذه الحقائق أمام الرأي العام، فإنها تؤكد حرصها على سلامة التلاميذ والهيئات التعليمية، وعدم السماح بتحويل المؤسسات التربوية إلى ملاذ آمن للمطلوبين، والاستمرار بملاحقة المتهم الهارب حتى إلقاء القبض عليه وتقديمه للعدالة.

بيان المديرية العامة لتربية القادسية:
إننا في المديرية العامة لتربية القادسية، وباسم مديرها العام الأستاذ أحمد خرباط الجليحاوي، نعبر عن شجبنا الشديد لما تعرض له ملاك مدرسة القيروان الابتدائية في قضاء الشامية من اعتداء غير مبرر، طال حرمة المؤسسة التربوية، وترك في نفوس التلاميذ والمعلمين أثر الرعب والانكسار.

فالمدرسة ليست جدرانًا فحسب، بل هي رمز للعقل والكرامة ومحراب للعلم. والاعتداء عليها ـ لفظيًا كان أم جسديًا ـ هو اعتداء على المستقبل بأسره، ومساس بقدسية رسالة التعليم التي لا يعلو عليها صوت ولا يتقدم عليها نفوذ.

وعليه، نطالب بفتح تحقيق عاجل في هذا الاعتداء ومحاسبة المتسببين به، حمايةً للصرح التربوي وصونًا لهيبة الملاك التعليمي، ونعرب في الوقت ذاته عن ثقتنا العالية بمؤسستنا الأمنية وأجهزتنا المختصة التي اعتدنا منها الوقوف بحزم تجاه مثل هذه الأفعال، وإدانتها واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية

رادعة.

إننا نؤكد أن هيبة المعلم هي هيبة الوطن، ومن يحاول كسرها إنما يعبث بأمن المجتمع وروحه، ولن نسمح أن تتحول المدارس إلى ساحة للخوف بعد أن وُجدت لتكون موطناً للنور والطمأنينة.

بيان مدرسة القيروان الابتدائية:
إدارة وكادر مدرسة القيروان الابتدائية يدينون باشد العبارات دخول مجموعة من القوات المسلحة حرم مدرسة القيروان الابتدائية في قضاء الشامية محافظة القادسية واعتدت على الكادر التعليمي بالضرب وبالعبارات والالفاظ السيئة واعتقال مدير المدرسة مما اثار الرعب في صفوف التلاميذ وعليه نطالب بفتح تحقيق عن هذا الاعتداء.

بيان نقابة المعلمين:
بسم الله الرحمن الرحيم

تعرب نقابة المعلمين العراقيين فرع الديوانية عن استنكارها الشديد وادانتها البالغة لما اقدمت عليه جهة أمنية مسلحة من اقتحام غير قانوني ومرفوض لحرمة مدرسة القيروان الابتدائية في قضاء الشامية وما تبعه من اعتداء سافر على اعضاء الهيئة التعليمية واعتقال مدير المدرسة بطريقة مهينة تخلو من ادنى درجات الاحترام لمكانة المعلم وحرمة المؤسسة التربوية.

ان هذا الفعل يعد انتهاكا صارخا للدستور والقانون العراقي لاسيما قانون حماية المعلم وخرقا فاضحا لمبادئ حقوق الانسان وتعديا مباشرا على قدسية العملية التعليمية التي يجب ان تبقى مصانة من اي تدخلات أمنية أو استعراضات عسكرية لا مبرر لها.

نحن في نقابة المعلمين العراقيين فرع الديوانية نطالب الجهات العليا في الدولة وعلى رأسها.

دولة رئيس مجلس الوزراء

معالي وزير الداخلية

معالي وزير التربية

السلطة القضائية الموقرة

بفتح تحقيق عاجل وشامل لكشف ملابسات هذا الاعتداء ومحاسبة جميع من تورط فيه وملاحقة كل من تسول له نفسه المساس بكرامة المعلم وهيبة المدرسة.

كما نؤكد ان كرامة المعلم وحرمة المدرسة خط احمر لا يمكن التساهل أو السكوت عن المساس بهما وسنتخذ كافة الإجراءات القانونية والنقابية الممكنة لحماية حقوق المعلمين وصون كرامتهم ولن نقف مكتوفي الايدي امام مثل هذه التجاوزات.

وا من وراء القصد